مجلة الرائد

العدد : ٢١٤ الموافق في رجب ١٤٢٠ هجري ١١ / ١٩٩٩ ميلادي

عنوان المقال : نهاية التاريخ !!	ترجمة : أبو إلياس

شهدت سنة ١٩٨٩ سقوط حائط برلين ، الحدث الذي كان بمثابة مؤشر لانهيار الإمبراطورية السوفيتية ، وفي نفس السنة نشر فرانسيس فوكوياما مقاله " **نهاية التاريخ** ؟ " والذي أثار ضجة كبيرة في جميع الأوساط . وفحوى هذا المقال أن التاريخ قد بلغ نهايته بانتصار الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق . وبعد ثلاث سنوات من نشر المقال ، أفاض الكاتب في تطوير نظريته عبر كتاب نشره تحت عنوان " **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** " و بعد مرور عشر سنوات على مقاله الأول ، دُعيَ فرانسيس فوكوياما من أكثر من جهة لتقييم نظريته ، وكما يتضح من تقييمه الذي نشر في مجلة **Jeune Afrique** عدد (٢٠١٢) ٣٠/ ٧- ٨/٩/ ١٩٩٩م ، فإن الكاتب ما يزال يقر بفحوى نظريته وإن كان يتفق مع وجهة نظر أخرى مفادها أن التاريخ ربما لم ينته بعد .

يقول فرانسيس فوكوياما : منذ عشر سنوات ، دعيت أكثر من مرة لإعادة النظر في فرضيتي الأصلية حول " نهاية التاريخ " أملاً في أن أتنازل عنها ، وسأستجيب لهذا الطلب مركزاً على نقطتين هامتين :

من جهة ، ليس هناك مما حدث في مجالي السياسة الدولية والاقتصاد العالمي ، في غضون العشر سنوات الأخيرة ، ما يقدح في استنتاجي أن الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق يفتحان أمام المجتمعات المتحضرة الطريق الحقيقي الوحيد للتقدم . إن الأحداث الخطيرة التي شهدتها هذه المرحلة تتلخص في : الأزمة الاقتصادية التي عاشتها آسيا والركود الظاهر الذي عرفه مسلسل التعديلات في روسيا . إلا أن هذه الأحداث وإن كانت محل دروس سياسية جد غنية ، فإنها أيضاً ظواهر سياسية يمكن تصحيحها واستدراكها . وهي في عمقها لا تفند النظام الليبرالي الذي يسيِّر هذا العالم .

أما من **جهة أخرى** ، فإن الدليل الذي استعنت به للاستدلال على أن التاريخ ذو وجهة واحدة ، وأنه يتطور لينتهي في النظام الليبرالي الحديث ، يعاني من عيب رئيسي ، فمن بين مئات النقاد الذين ناقشوا كتابي ، هناك شخص واحد فقط استطاع أن يكتشف هذا النقص ، **فالتاريخ لا يمكن أن ينتهي ما دام العلم الحديث ذاته ليست له نهاية** ، وبسبب هذا العلم فإننا على مشارف تطورات جديدة بإمكانها تدمير البشرية بمفهومها الحالي .

لقد انتُقِدتْ أطروحتي حول " نهاية التاريخ " من كل وجهات النظر التي يمكن تصورها . في بداية

التسعينات كان الرهان قوياً على مختلف التوجهات التي كانت تطبع السياسية الدولية : من بين هذه التوجهات - وحسب عدد كبير من المراقبين - ما يقضي الابتعاد وليس الاقتراب من الديمقراطية الليبرالية ، والموضوع الذي أثار قلقاً أكبر كان هو صعود التيار القومي ، وبروز الصراعات الإثنية ، وهو شاغل يمكن تفهمه بسهولة ، نظراً لما حدث في يوغوسلافيا ورواندا والصومال وباقي النقط الساخنة في العالم .

وهناك أنواع أخرى من الأنظمة كان يُنظر إليها كأنظمة يمكن أن تنافس الديمقراطية الليبرالية . ونذكر على سبيل المثال " التيوقراطية الإسلامية " ، " النموذج الآسيوي " ، بل حتى العودة إلى " بولشيفية جديدة " .

ولقد اعتُبرت الأحداث الأخيرة (سلسلة الأزمات المالية ثم الاقتصادية في آسيا ؛ الشلل الديمقراطي في روسيا ؛ الهشاشة المفاجئة للنظام العالمي المالي) خير دليل على خطأ نظريتي ، إلا أنني لم أكن أبداً مع فكرة أن جميع الدول سترغب وستقدر على المدى القريب ، أن تتحول إلى بلدان ديمقراطية .

إن الفكرة التي دافعت عنها هي أن منطق التطور في تاريخ البشرية يقضي أن تتوجه الأمم الأكثر تقدماً نحو الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق . وعليه ، فإن بقاء دول مثل صربيا وإيران خارج هذا النظام لا يعارض حقيقة وجهة نظري .

[...] كيفما كانت المحن التي ابتليت بها كل من المكسيك وتايلاند وكوريا الجنوبية وروسيا بسبب اندماجها في الاقتصاد العالمي ، فإنه خلاف ما يعتقده " جورج سورس " ، لا يمكن الحديث عن " أزمة عالمية للرأسمالية " .

إن العولمة من شأنها أن تدوم وذلك لسببين رئيسيين على الأقل ، **أولهما** هو أنه ليس هناك نمط اقتصادي بديل يمكن أن يُنتظر منه نتائج أحسن ، حتى بعد أزمات ١٩٩٧-١٩٩٨م . والنموذج الاقتصادي الآسيوي الذي قُدم في مرحلة معينة كمنافس أكبر للعولمة لم تعد له الآن أية مصداقية بعد أحداث هذا العقد الأخير .

السبب الثاني الذي يجعل من العولمة خياراً لا رجعة عنه ، له علاقة بالتكنولوجيا وبشكل خاص الثورة التي أحدثتها في مجال المعلومات : الهاتف والفاكس والراديو والتلفزيون والإنترنت تكتسح اليوم المناطق الأكثر تأخراً من الكرة الأرضية [...] ، ليس هناك ، اليوم ، أي بلد يستطيع أن ينقطع عن وسائل الإعلام العالمية وعن مصادر المعلومات الخارجية .

[...] إن الذين يحاولون القدح في نظريتي من خلال الأحداث السياسية والاقتصادية مُجانِبون للصواب ، إن ضعفها الرئيسي يكمن في كون أنه ليس هناك نهاية للعلم الذي يشكل محرك التطور التاريخي ، ونحن بالفعل نعيش انفجاراً جديداً في مجال علوم الحياة و" الهندسة الحياتية " (البيوتكنولوجيا) .

منذ الثورة الفرنسية ، برزت عدة نظريات كانت تطمح أن تتجاوز حدود الطبيعة البشرية لصياغة نوع جديد من العنصر البشري خال من العيوب القديمة . إن فشل هذه التجارب في نهاية الألفية الثانية قد بيَّن لنا ، من جهة ، حدود هذا " التكوين البنائي الاجتماعي " (**constructivisme social**) ، ومن جهة أخرى فقد أنعش الطرح الليبرالي الذي يقوم على مفاهيم تبدو واضحة كمفهوم " الطبيعة " و" إله الطبيعة " [...]

إن التطور السريع الذي تعرفه " علوم الحياة الحديثة " و" الهندسة الحياتية " سيتيح لنا وسائل قادرة على تحقيق ما عجز عنه " المهندسون الاجتماعيون " في الماضي ، وبذلك نكون قد وضعنا حداً نهائياً لتاريخ البشرية ، لأننا سنكون آنذاك قد دمرنا النوع البشري بذاته ، وستبدأ بذلك مرحلة جديدة من التاريخ ؛ مرحلة " ما بعد البشرية " .